ميناء عدن يستعيد عافيته..

ميناء عدن يستعد لاستقبال أكبر حاملة حاويات والأولى من نوعها

كيف أثر بروز منافذ أخرى بحرية وبرية على نشاط الميناء؟

ميناء عدن يمرض ولا يموت

عدن / خاص:

بدأت عجلة النشاط التجاري في ميناء عدن تعود للدوران مرة أخرى بعد أشهر من الركود في نشاطه بسبب الإجراءات التي فرضتها مليشيا الحوثي ومحاولاتها تحويل مسار السفن التجارية باتجاه ميناء الحديدة الواقع تحت سيطرتها.

وعلى الرغم من القيود وبعض الإجراءات التي يتم فرضها إلا أن جهودًا كبيرة بذلتها قيادة موانئ عدن ووزارة النقل، ونجحت في إعادة عجلة دوران النشاط التجاري في الميناء من جديد، حيث شهد الميناء خلال الأيام الماضية حركة ملاحية نشطة، بالتزامن مع وصول العديد من السفن التجارية التي رست في الميناء .

وأكد الدكتور محمد علوي امزربة، رئيس مجلس مؤسسة موانئ خليج عدن، أن تعافي ميناء عدن مرهون بخفض كلفة التأمين البحري على السفن القادمة، وتجري لجنة حكومية في الخارج مفاوضات بشأنه.

وقال امزربة في حديث لبرنامج وطني من إذاعة (هنا عدن أف أم) الأربعاء إن جهود الحكومة والوزير عبدالسلام حميد ماضية في تحقيق تعافي الميناء، مشيرا أن بروز منافذ أخرى بحرية وبرية ومنها في رأس العارة والراهدة واتخاذ بعض التجار منهما وسيلة لإنزال بضائعهم دون مراعاة المعايير والمواصفات لهذين المنفذين، وقال إن التاجر والمستورد يبحثون عن الكلفة المخفضة للشحن.

وأشار امزربه أنه كلما ارتفع التأمين البحري ارتفعت معه كلفة أسعار السلع والمواد، ويتحملها المواطن.

ولفت امزربة إلى التهديدات التي تتعرض لها الملاحة في الممرات الدولية، ومنها ممر باب المندب، واستهداف السفن والبواخر في البحر الأحمر له أثر بالغ على نشاط ميناء عدن، معيدا إلى الأذهان حادثة المدمرة كول في ٢٠٠٢م، إلا أنه سرعان ما عاد الميناء إلى نشاطه الطبيعي، معربا عن ثقته في استعادة الحيوية لميناء عدن لمكانته الدولية والاستراتيجية والأقرب إلى الخط الملاحي الدولي.

وبشر الدكتور امزربة إلى دخول أكبر حاملة حاويات إلى ميناء عدن والأولى من نوعها، كما أن الميناء سيستقبل خلال الأيام القريبة القادمة سبع سفن شحن كبرى محملة بمختلف المواد والاحتياجات للسوق المحلية.

تخفيض الرسوم

ويعزو خبراء حالة الانتعاش في الميناء إلى عدة عوامل، أبرزها قرار تخفيض الرسوم الجمركية، وكلفة التأمين البحري على السفن القادمة.

وأكدت مصادر خاصة أن سير العمل في الميناء يمضي بفعالية ووتيرة عالية خلال هذه الفترة، وأكد أن حجم تداول النشاط التجاري للحاويات سجل نمواً مقارنة بالفترة الماضية.

تحديات

وبينما يرى البعض أن حالة الانتعاش والنشاط الدؤوب التي طرأت على ميناء عدن مؤخرا مؤشر إيجابي، يرى آخرون أنها لا زالت دون المستوى المطلوب، ما لم يتم العمل على إيجاد حلول للتحديات التي تفرضها الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعيشها البلاد.

ورأى خبراء أن من شأن تلك المؤشرات تعزيز ثقة رأس المال المحلي بهذا المنفذ المهم، بالرغم من استحداث الحوثيين منافذ جمركية في كل من ذمار وصنعاء، بهدف الحد من الاستيراد عبر ميناء عدن.

مؤشرات إيجابية

ورأى الخبراء أن التحسن في النشاط الاقتصادي الذي يشهده ميناء عدن يعد مؤشراً إيجابيا، وقالوا إنه يشكل دلالة على تحسن الوضع الأمني في عدن، وانعكاسا لقرارات الحكومة الشرعية بتخفيض الرسوم الجمركية وتحسن الإدارة الحكومية.

3200 حالة وفاة يوميًا بحوادث مرورية.. موت متزايد أمام مستخدمي الطرق عالميًا

الصحة العالمية: (١,١٩ مليون) شخص يتوفون سنويا في حوادث مرورية بالعالم بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢١

الأمناء / متابعات:

قالت منظمة الصحة العالمية إن 1.19 مليون شخص يتوفون سنويا في حوادث مرورية، في 108 دول (أعضاء في الأمم المتحدة) أبلغت بوقوع انخفاض سنوي في عدد ضحايا الحوادث المرورية على الطرق بين عامي 2010 و2021.

وكشف تقرير منظمة الصحة العالمية، الحالة العالمية للسلامة على الطرق 2023، حدوث أكثر من حالتي وفاة في الدقيقة، وأكثر من 3200 حالة وفاة يوميًا، معتبرا حوادث المرور على الطرق هي السبب الرئيس للوفاة بين الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و29 عامًا.

وأوضح التقرير الحديث أن 28% من الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق في العالم حدثت في إقليم جنوب شرق آسيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، و25% في إقليم غرب المحيط الهادئ، و19% في إقليم إفريقيا، و12% في إقليم الأمريكيتين، و11% في إقليم شرق آسيا، منطقة البحر الأبيض المتوسط و5% في المنطقة الأوروبية.

وسجل التقرير 9 من كل 10 وفيات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مشيرا إلى أن الوفيات في هذه البلدان أعلى بشكل غير متناسب عند مقارنتها بعدد المركبات والطرق المتوفرة لديها، وقالت المنظمة الدولية إن خطر الوفاة في البلدان المنخفضة الدخل أعلى بثلاث مرات من البلدان المرتفعة الدخل، «ومع ذلك فإن البلدان المنخفضة الدخل لا تملك سوى 1% من السيارات في العالم".

انخفاض وفيات حوادث المرور بنسبة 5%

رغم انخفاض الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق بنسبة 5% لتصل إلى 1.19 مليون سنويًا، قالت منظمة الصحة العالمية إن حوادث الطرق لا تزال تمثل أزمة صحية عالمية مستمرة، «حيث يواجه المشاة وراكبو الدراجات وغيرهم من مستخدمي الطرق الضعفاء خطر الموت الحاد والمتزايد».

الوفيات في البلدان المنخفضة الدخل أعلى بثلاث مرات من البلدان المرتفعة الدخل

وحسب بيانات تقرير منظمة الصحة العالمية الحالة العالمية للسلامة على الطرق 2023 فقد ارتفعت وفيات المشاة بنسبة 3% إلى 274000 بين عامي 2010 و2021، وهو ما يمثل 23% من الوفيات العالمية، فيما ارتفعت الوفيات بين راكبي الدراجات بنحو 20% لتصل إلى 71 ألف شخص، وبنسبة 6% من الوفيات العالمية.

وجاء في التقرير أن 53% من إجمالي الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق هم من مستخدمي الطريق الضعفاء، بمن في ذلك: المشاة (23%)؛ راكبو الدراجات النارية ذات العجلتين والثلاث عجلات مثل الدراجات النارية (21%)؛ راكبو الدراجات (6%)؛ ومستخدمو أجهزة التنقل الصغيرة مثل الدراجات البخارية الإلكترونية (3٪).

وبين التقرير انخفاض الوفيات بين ركاب السيارات والمركبات الخفيفة ذات الأربع عجلات بشكل طفيف إلى 30% من الوفيات العالمية.

6 بلدان تمارس معايير السلامة المرورية

وكشف التقرير عن نقص مثير للقلق في التقدم في تطوير القوانين ومعايير السلامة، مشيرا إلى وجود 6 بلدان فقط لديها قوانين تلبي أفضل ممارسات منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بجميع عوامل الخطر (السرعة، والقيادة تحت تأثير الكحول، واستخدام خوذات الدراجات النارية، وأحزمة الأمان ومقاعد الأطفال)، في حين أن 140 دولة (ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) لديها مثل هذه القوانين لما لا يقل عن أحد عوامل الخطر هذه.

وأوضح التقرير أن 35 دولة فقط ــ أقل من خمس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ــ تضع التشريعات بشأن جميع ميزات سلامة المركبات الرئيسية (مثل أنظمة المكابح المتقدمة، والحماية من الصدمات الأمامية والجانبية، وما إلى ذلك).

وكشف التقرير عن ثغرات كبيرة في ضمان البنية التحتية الآمنة للطرق، حيث أن 51 دولة فقط - أي ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - لديها قوانين تتطلب عمليات تفتيش للسلامة تغطي جميع مستخدمي الطرق.

الإمارات بين 10 دول نجحت في خفض وفيات حوادث المرور

ومن بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قال التقرير إن عشرة بلدان نجحت في خفض الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق بنسبة تزيد عن 50% هي: (بيلاروسيا، وبروناي دار السلام، والدانمرك، واليابان، وليتوانيا، والنرويج، والاتحاد الروسي، ترينيداد وتوباغو، والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.)، منوها إلى أن 35 دولة أخرى حققت تقدما ملحوظا، حيث خفضت الوفيات بنسبة 30% إلى 50%.

وقال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس: "إن العدد المأساوي للوفيات الناجمة عن حوادث الطرق يسير في الاتجاه الصحيح، نحو الأسفل، ولكن ليس بالسرعة الكافية". وأضاف: "يمكن منع المذبحة على طرقاتنا".

ودعا المسئول الأممي جميع البلدان إلى وضع الناس بدلاً من السيارات في مركز أنظمة النقل الخاصة بها، وضمان سلامة المشاة وراكبي الدراجات وغيرهم من مستخدمي الطرق المعرضين للخطر.